

دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية وغير النفطية للمدة (1990-2017) دراسة مقارنة العراق – مصر

م. حميد حسن خلف/جامعة تكريت/ كلية الادارة والاقتصاد

تاريخ التقديم: 2018/5/27

تاريخ القبول: 2018/8/8

المخلص

تمثلت مشكلة البحث في التعرف على مدى تأثير السياسات النقدية على النمو الاقتصادي وذلك في الدول النفطية وغير نفطية، إذ قام الباحث باختيار جمهورية العراق كمثال للدول النفطية وجمهورية مصر العربية كمثال للدول الغير نفطية لعقد مقارنة على التأثير الذي تحدثه السياسات النقدية عند تطبيقها من خلال أدواتها المختلفة على النمو الاقتصادي للمدة 1990-2017.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج وهي أن السياسات النقدية وأدواتها في الاقتصاد العراقي تؤثر على معدل نمو الناتج المحلي بمعدل 73 % مما يوضح التأثير الشديد للسياسات النقدية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي كمثال لدولة نفطية ، وكذلك أن معدل الكتلة النقدية في الاقتصاد المصري يؤثر على معدل نمو الناتج المحلي بمعدل 61 % مما يوضح تأثير السياسات النقدية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري كمثال لدولة غير نفطية.

وأن تأثير السياسات النقدية العراقية وأدواتها أكبر من تأثير السياسات النقدية المصرية وأدواتها خلال فترة الدراسة من 1990-2017 وقد يعود هذا الأمر إلى الإعتماد الأساسي للعراق على النفط في زيادة كمية النقود المتداولة والإرتفاعات المستمرة في اسعار النفط خلال تلك الفترة وهو ما لا يتوافر في الاقتصاد المصري مما يوضح مدى الإختلاف في تأثير السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي بين الدول النفطية والدول غير النفطية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إستخدام سياسات نقدية ذات تأثير مرتفع على النمو الاقتصادي، والعمل على زيادة فاعلية أدوات السياسة النقدية المستخدمة، وكذلك ضرورة العمل على زيادة وتنوع مصادر الدخل والتمويل وعدم الإعتماد على مصدر دخل واحد وذلك في كلا من العراق ومصر.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ السياسات النقدية، الدول النفطية، الدول غير النفطية ، النمو الاقتصادي.



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

العدد 107 المجلد 24

الصفحات 465-484



المقدمة

تؤثر السياسات الاقتصادية تأثيراً كبيراً على النشاط الاقتصادي وتعد السياسات النقدية من أكثر السياسات فاعلية في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي يسعى المجتمع إلى الوصول إليها في إيجاد علاج فعال للأزمات والاختلالات في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الخاصة بالحالة الاقتصادية للمجتمع، إذ تنعكس آثارها في تحقيق الاستقرار النقدي من جهة والمساهمة في إرساء مقومات النمو الاقتصادي من جهة أخرى، ولذلك تحظى السياسات النقدية وأدواتها المتمثلة في نسبة الاحتياط النقدي القانوني، وسعر الخصم، وعمليات السوق المفتوحة باهتمام متزايد من قبل صانعي السياسة ومتخذي القرار في مختلف بلدان العالم بسبب دورها المتميز في توجيه عملية التنمية الاقتصادية، كما إنها تؤدي إلى زيادة قدرة السلطات النقدية في الوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة إذ تستطيع الدولة من خلال سلطاتها القانونية والنقدية إصدار التشريعات والقوانين التي من شأنها تحقيق الخطة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها والاستقرار النقدي المطلوب للاقتصاد القومي.

مشكلة البحث

تعد السياسة النقدية الأساس في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية عبر أدواتها والتي يقوم البنك المركزي باستخدامها ويتم ذلك من خلال التحكم في عرض النقود من أجل المحافظة على استقرار الأسعار بالشكل الذي يحقق النمو الاقتصادي المطلوب والذي تسعى خطط التنمية الاقتصادية إلى تطبيقها والوصول إلى تحقيقها. من هنا تبدأ مشكلة البحث في التعرف على مدى تأثير السياسات النقدية وأدواتها على النمو الاقتصادي وذلك في كلا من الدول النفطية وغير نفطية إذ قام الباحث بإختيار جمهورية العراق كمثال للدول النفطية وجمهورية مصر العربية كمثال للدول غير نفطية لعقد مقارنة للتأثير الذي تحدثه السياسات النقدية عند تطبيقها من خلال أدواتها المختلفة خلال المدة 1990 - 2017.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق هدف رئيسي وهو عقد مقارنة لدور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية وغير النفطية من 1990 - 2017 وذلك من خلال تحقيق بعض الأهداف الفرعية والمتمثلة بالتعرف على:

- 1- أهمية السياسات النقدية ودورها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.
- 2- الأدوات التي تستخدمها السياسات النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي.
- 3- العلاقة التي تربط السياسة النقدية والنمو الاقتصادي .

فرضية البحث

تؤثر السياسات النقدية وأدواتها على النمو الاقتصادي في الدول النفطية أكبر من تأثيرها في الدول غير النفطية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في التعرف على دور السياسات النقدية وأدواتها في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النفطية والدول غير النفطية وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى المجتمعات إلى الوصول إليها وحل المشكلات التي يتعرض لها الاقتصاد.

وتعد السياسة النقدية من الموضوعات الاقتصادية التي لم يتم تناولها بالقدر الكافي في الأبحاث والدراسات الاقتصادية ولاسيما في الدول النامية بالرغم من التأثير الفاعل للسياسة النقدية في العديد من دول العالم .



الإسلوب التحليلي

إعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إستخدام بعض الأساليب الاحصائية مثل الوسط الحسابي ومعاملات الانحدار المتعدد وإختبار ديكي فولر وإختبار السببية وإختبار عدد فترات التباطؤ الزمني وإختبار التكامل المشترك ونموذج متجهات تصحيح الخطأ لقياس تأثير السياسات النقدية وأدواتها على النمو الاقتصادي وذلك من خلال البرنامج الاحصائي E-Views.

وسوف يستخدم البحث أسلوب الإنحدار المتعدد والذي سيتم من خلاله دراسة تأثير المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج على المتغير التابع ويكون نموذج الإنحدار المتعدد المستخدم على الشكل الاتي:

$$Y = a + b_1 X_1 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 X_4$$

$$(t_a) \quad (t_{b1}) \quad (t_{b2}) \quad (t_{b3}) \quad (t_{b4})$$

$$F = \quad R =$$

حيث :

Y = المتغير التابع

X1 = المتغير المستقل الاول

X2 = المتغير المستقل الثاني

X3 = المتغير المستقل الثالث

X4 = المتغير المستقل الرابع

b = توضح مقدار التغير في المتغير التابع عندما يتغير المتغير المستقل بمقدار الواحد الصحيح

T = توضح معنوية المتغير المستقل

F = توضح معنوية النموذج ككل

R² = توضح النسبة التي تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج للمتغيرات التي تحدث للمتغير التابع.

إختبار جذر الوحدة: يهدف إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة للتأكد من إستقرارها خلال مدة الدراسة وتحديد رتبة كل متغير على حدة فإذا كانت مستقرة في بياناتها الأصلية تعتبر متكاملة من الدرجة الصفرية أما إذا إستقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول تكون متكاملة من الدرجة الأولى، وإذا إستقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الثاني تكون متكاملة من الدرجة الثانية. إختبار السببية لجرانجر : لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات هل هي علاقة باتجاه واحد ام باتجاهين.

مصادر البيانات

إعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة المتمثلة في بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في كل من جمهورية العراق وجمهورية مصر العربية وموقع الأمم المتحدة (UNCOM TRADE) وبيانات الشبكة الدولية ، كما تم الاستعانة بالابحاث والدراسات والمراجع والرسائل العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة .

الإطار النظري والمصطلحات البحثية

أولاً : السياسة النقدية

يعد مصطلح السياسة النقدية مصطلح حديث نسبياً، إذ ظهر خلال القرن التاسع عشر، والذي شهد الدراسة المنتظمة للسياسات النقدية المختلفة، وإستخدامها في حل المشكلات التي ظهرت نتيجة الدورات الاقتصادية المتكررة، وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراساتها من أهم أجزاء السياسة الاقتصادية العامة للدولة (الدوري، السامرائي، 2006، 185) ، وتعرف السياسة النقدية بأنها "مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد" (عجمية، 2009، 362) .

وتعرف أيضاً بأنها "استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقد والأداء الاقتصادي بشكل عام" (عبد المنعم، 2014، 153).



دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية وغير النفطية للفترة [1990-2017]

وتعرف بأنها الإجراءات اللازمة التي يمكن من خلالها أن تقوم السلطات النقدية بضبط عرض النقود ليتمشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود وعلى معدلات الفائدة وعلى شروط القروض. (قدي، 2013، 53).

أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الإستقرار والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية وذلك من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل الأسعار وسعر الصرف وأسعار الفائدة. (الوزني، 2014، 311)، كما أن هناك أهداف أخرى للسياسة النقدية تتمثل في تنظيم النمو النقدي وجعل أسعار الفائدة تعبر بدقة عن التوظف الفعال للموارد المالية وتحقيق مستوى جيد من الاحتياطي النقدي للعملاء الأجنبية وكذلك الحفاظ على قيمة العملة الوطنية من خلال تحقيق سعر صرف يعبر بصورة صحيحة عن مستوى النشاط الاقتصادي. (مصطفى، 2012، 42-43).

البنك المركزي والسياسة النقدية

يقوم البنك المركزي بمعالجة الاختلالات المالية والمشكلات الاقتصادية عبر التأثير على عرض النقد ومواجهة الفجوات التضخمية والإنكماشية بواسطة أدوات السياسة النقدية (Charles, 2015, 11-12).

أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي مجموعة من الوسائل (النوعية، الكمية) لأداء وظيفته للتأثير في حجم تكلفة الائتمان المصرفي وفي حجم السيولة المحلية وكمية عرض النقود حسب الظروف الاقتصادية.

أ- الأدوات والوسائل الكمية:

تتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة الوضع النقدي والاقتصادي وتهدف إلى التأثير في كمية أو حجم الائتمان وكذلك في جملة الإحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي والتأثير بطريق غير مباشر على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها، وتعتمد هذه الطريقة على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية وهي تشمل سعر الخصم، نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (الإلزامي) وعمليات السوق المفتوحة (حشيش، 2012، 252-254).

1. سعر الخصم: هو الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عندما تقوم الأخيرة بإعادة خصم الأوراق المالية والتجارية العائدة لها لدى البنك المركزي للحصول على قروض جديدة أو إضافية مما يؤدي لزيادة قدراتها في منح الائتمان.

2. عمليات السوق المفتوحة: هي قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية بهدف التأثير في حجم السيولة لدى البنوك التجارية للتحكم في قدرتها الائتمانية.

3. تغيير نسبة الاحتياطي القانوني: الاحتياطي النقدي هو نسبة معينة من الودائع الاجمالية تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي وتحدد هذه النسبة من قبل البنك المركزي ويقوم بتغييرها ارتفاعا أو انخفاضاً بحسب الوضع الاقتصادي، فعند ارتفاع معدلات التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني أما في حالة حدوث ركود اقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة (عجمية، 2009، 283-286).

ب- الأدوات والوسائل النوعية:

تتميز عن سابقتها كونها موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان وليس نحو الحجم الكلي للائتمان. وفي الحقيقة، إن هذه الأساليب المعتمدة في الرقابة المباشرة على الائتمان إنما وضعت بقصد التأثير على قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني دون التأثير على بقية القطاعات. (حشيش، 2014، 71). وتتضمن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لغرض تشجيع أنواع معينة من الإنفاق أو الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان إليها عن طريق التأثير المباشر على الائتمان المصرفي نفسه. أي على سياسة الإقراض التي تنتهجها البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة، وهي تمارس تأثيراً نوعياً وكمياً في مستوى طلب القروض وكذلك في مستوى قدرة المؤسسات المالية على الإقراض. (Haidari, 2011, 33-34).



دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية وغير النفطية للفترة [1990 - 2017]

يقوم البنك المركزي بالرقابة على كيفية قيام البنوك التجارية بتوزيع القروض والإستثمارات بهدف التحكم في مقدار الائتمان الممنوح لكل قطاع لخدمة الاقتصاد القومي وضمان تحقيق الإستخدام الأمثل للقروض والإستثمارات ومن أهم الأدوات المستخدمة ترشيد الائتمان، التأثير المباشر، التأثير أو الإقناع الأدبي، النسبة الدنيا للسيولة، تنظيم الائتمان الاستهلاكي، التعليمات والتوجيهات، الإعلام. (يسرى، 2015، ص ص 379-380).

ثانياً / النمو الاقتصادي

تسعى جميع الدول إلى تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة دخول أفراد المجتمع وتحسين المستوى المعيشي والاقتصادي لجميع سكان الدولة ولذلك تحاول الحكومات توفير البيئة المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق إقامة المنشآت والمنظمات المجتمعية والحكومية ذات القدرة المرتفعة على تقديم الخدمات المناسبة لأفراد المجتمع وتحسين مستوى تلك الخدمات سواء كانت مرتبطة بالتعليم أو الصحة أو البحث العلمي وكذلك توفير جميع الخدمات التي يحتاجها المستثمرين وتذليل جميع العقبات والصعوبات التي يمكن أن تواجههم بهدف تهيئة المناخ الذي يساعد على زيادة الإستثمارات مما يساعد على حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة مستوى النمو الاقتصادي لتلك الدولة. (Bilardi, 2012, 25).

ويعرف النمو الاقتصادي أنه يعبر عن الزيادة في الناتج القومي الحقيقي للدولة والذي يحدث نتيجة التحسن التكنولوجي وزيادة قدرة الموارد المتاحة على إشباع رغبات وإحتياجات أفراد المجتمع. (نصر، 2010، 5).

وكذلك يعرف النمو الاقتصادي بأنه مقدار الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي لأفراد المجتمع خلال مدة زمنية معينة (أحمد، 2013، 36).

والنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي. فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال مدة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها. أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسماً على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة (عطية، 2003، 11).

طرق قياس النمو الاقتصادي: يقاس النمو الاقتصادي بما يعرف بالناتج الوطني الحقيقي وليس الاسمي، بمعنى مقدار التغير في مستوى الدخل الوطني الذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار. وتشتمل مقاييس النمو الاقتصادي على المعدلات النقدية، المعدلات العينية، مقارنة القوة الشرائية.

أ. المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي

هي المعدلات التي يتم حسابها بناءاً على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي تحويل جميع المنتجات العينية والخدمات إلى ما يعادلها بالعملة النقدية.

ويعد هذا الأسلوب من أسهل وأبسط الأساليب التي يمكن إستخدامها ولكن يعاب عليه إغفاله لأثر التضخم وعدم وضع نسب التحويل بين العملات في الإعتبار وكذلك إختلاف الأنظمة والأساليب المحاسبية المعتمدة دولياً.

ويضم هذا النوع من المقاييس: معدلات النمو بالأسعار الجارية، معدلات النمو بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو بالأسعار الدولية. (مصطفى، أحمد، 2014، 118).

ب. المعدلات العينية للنمو الاقتصادي

نظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية الأخرى التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثلاً نصيب الفرد من التعليم والصحة والتغذية... الخ.

إذ تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني. (Marcus, 2014, 124-125).



دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية وغير النفطية للمدة [1990 - 2017]

ج. مقارنة القوة الشرائية

تستخدم المنظمات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني (قيمة السلع والخدمات التي أنتجها الاقتصاد الوطني خلال مدة زمنية معينة غالباً سنه) مقوماً بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من إذ درجة التقدم والتخلف استناداً لذلك المقياس، والذي يعد من أهم عيوبه إنه يربط بين قوة الاقتصاد وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية.

ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارناً بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية في بلدان أخرى. (قدي، 2015، 109).

النتائج البحثية

أولاً : علاقة السياسات النقدية بالنمو الاقتصادي في جمهورية العراق

تهتم الدراسة بالتعرف على العلاقة التأثيرية للسياسات النقدية على زيادة معدلات النمو الاقتصادي عندما يتم إتباع سياسة نقدية توسعية والعكس صحيح في حالة تطبيق السياسة التقييدية (الانكماشية)، إذ تسعى السلطات إلى تقليل الفارق بين نمو كمية النقود المصدرة وحجم التغير في الناتج المحلي الحقيقي أي تقليص حجم الفجوة التضخمية التي تنشأ نتيجة التسرب النقدي لتلك الكمية المصدرة من النقود إلى خارج الجهاز المصرفي الرسمي، واستغلال تلك النقود في مشروعات لا تسهم في زيادة الانتاج القومي للدولة. (حشيش، 2012، 277- 279)

ولتحقيق الهدف الرئيسي للبحث وهو إجراء دراسة مقارنة بين تأثير السياسات النقدية على مستوى النمو الاقتصادي في الدول النفطية والدول غير النفطية تم دراسة تطور كلا من معدلات النمو لكمية النقود المتداولة (معدل نمو الكتلة النقدية) وأدوات السياسة النقدية المتمثلة في سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة والإحتياطي القانوني وكذلك معدلات النمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج المحلي) في الاقتصاد العراقي كمثال للدول النفطية وفي الاقتصاد المصري كمثال للدول غير النفطية للمدة 1990-2017 .

جدول (1) تطور معدل نمو الكتلة النقدية وسعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة والإحتياطي القانوني ومعدل نمو الناتج المحلي في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2017

السنوات	معدل نمو كمية النقود المتداولة %	سعر إعادة الخصم %	عمليات السوق المفتوحة %	الإحتياطي القانوني %	معدل نمو الناتج المحلي %
1990	14.25	6.48	7.69	10.00	13.29
1991	7.26	7.45	8.59	10.55	7.85
1992	6.59	8.22	9.58	12.48	3.49
1993	5.75	8.63	10.55	12.55	4.27
1994	6.32	9.48	10.60	14.50	3.66
1995	4.28	10.27	11.27	14.50	4.53
1996	6.39	11.49	13.29	14.50	2.93
1997	5.82	10.56	12.78	15.50	1.78
1998	4.27	12.18	14.28	15.50	3.66
1999	3.21	11.48	12.93	15.50	4.56
2000	4.39	10.93	12.75	15.00	3.62
2001	5.18	11.79	13.62	15.00	2.36
2002	2.62	12.69	14.53	15.00	1.48
2003	11.23	10.82	12.47	15.00	6.81
2004	11.62	9.68	11.37	15.00	7.42
2005	13.21	11.47	13.42	15.00	6.22
2006	12.54	12.48	14.55	15.00	5.64
2007	11.3	11.23	13.54	14.00	5.92



دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية وغير النفطية للمدة [1990 - 2017]

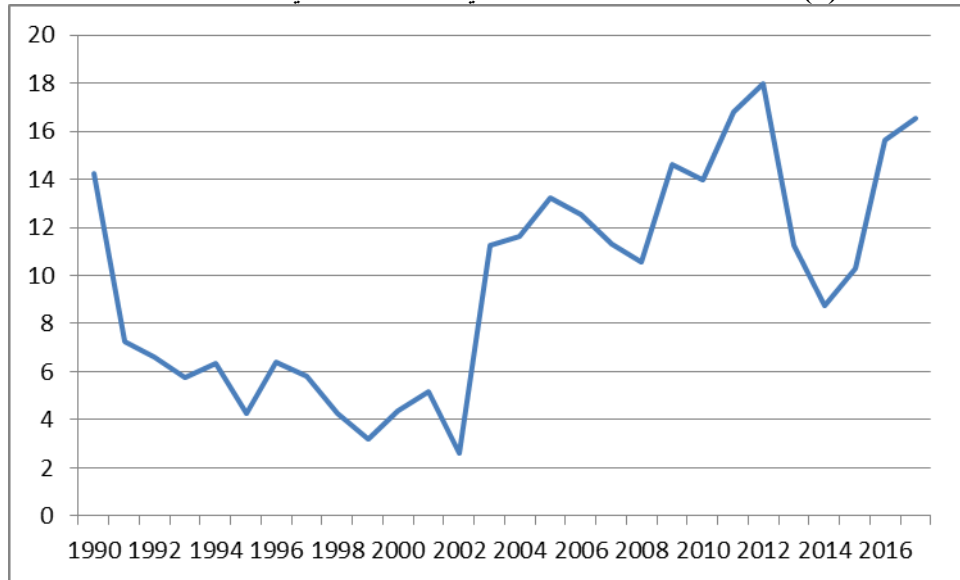
6.61	14.00	12.75	10.54	10.54	2008
5.81	14.00	10.68	7.82	14.62	2009
5.86	14.00	10.75	6.06	13.97	2010
8.58	14.00	9.47	5.91	16.82	2011
13.92	12.00	8.27	5.87	17.99	2012
7.61	12.00	9.37	5.75	11.23	2013
0.72	12.00	7.85	5.43	8.74	2014
4.93	12.00	7.93	5.16	10.31	2015
11	12.00	6.48	4.86	15.63	2016
7.83	12.00	6.88	4.75	16.52	2017
5.80	13.66	11.01	8.91	9.74	المتوسط

المصدر : البنك الدولي، بيانات الدخل القومي للعراق، نشرات متفرقة 1990- 2017 .
البنك المركزي العراقي، نشرة البيانات القومية، أعداد متفرقة 1990-2017.

تبين عند دراسة بيانات جدول (1) أن معدل نمو كمية النقود المتداولة في الاقتصاد العراقي وسعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني ومعدل نمو الناتج المحلي خلال المدة (1990- 2017) قد تذبذبت بالزيادة والنقصان وقد يرجع ذلك إلى وجود العديد من التغيرات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في العراق خلال فترة الدراسة مثل الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية وكذلك فترة الحصار الاقتصادي والسياسي التي تعرضت له العراق خلال المدة من 1991- 2003 ثم الغزو الأمريكي للعراق والتبعات السياسية والاقتصادية لهذا الغزو .

إذ تراوح معدل نمو كمية النقود المتداولة بين حد أدنى بلغ مقداره (2.62 %) عام 2002 وحد أقصى بلغ مقداره (17.99 %) عام 2012 بمتوسط بلغ حوالي (9.74 %).

شكل (1) تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990- 2017



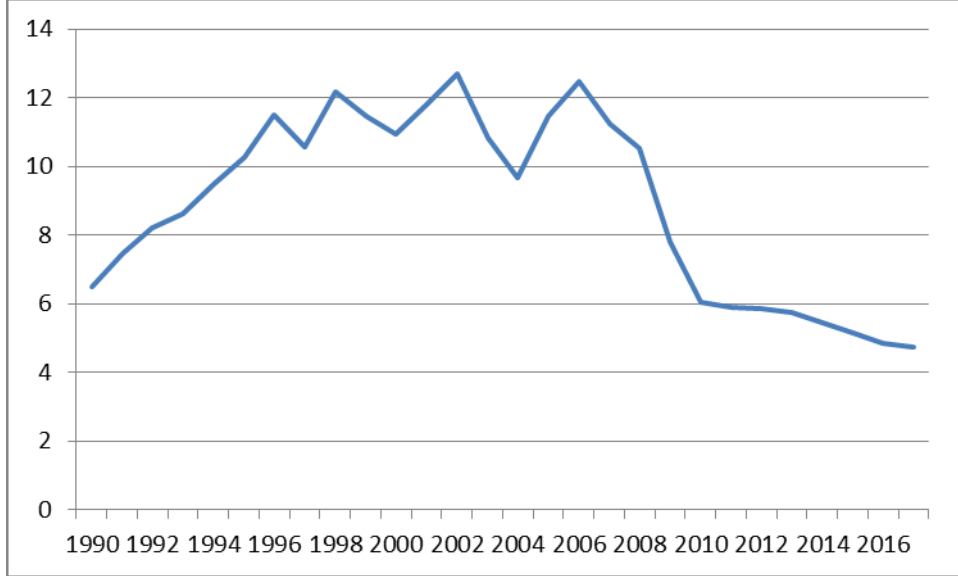
المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (1)

وتبين أن سعر إعادة الخصم في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990- 2017) قد تراوح بين حد أدنى بلغ مقداره (4.75 %) عام 2017 وحد أقصى بلغ مقداره (12.69 %) عام 2002 بمتوسط بلغ حوالي (8.91 %).



دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية وغير النفطية للمدة [1990-2017]

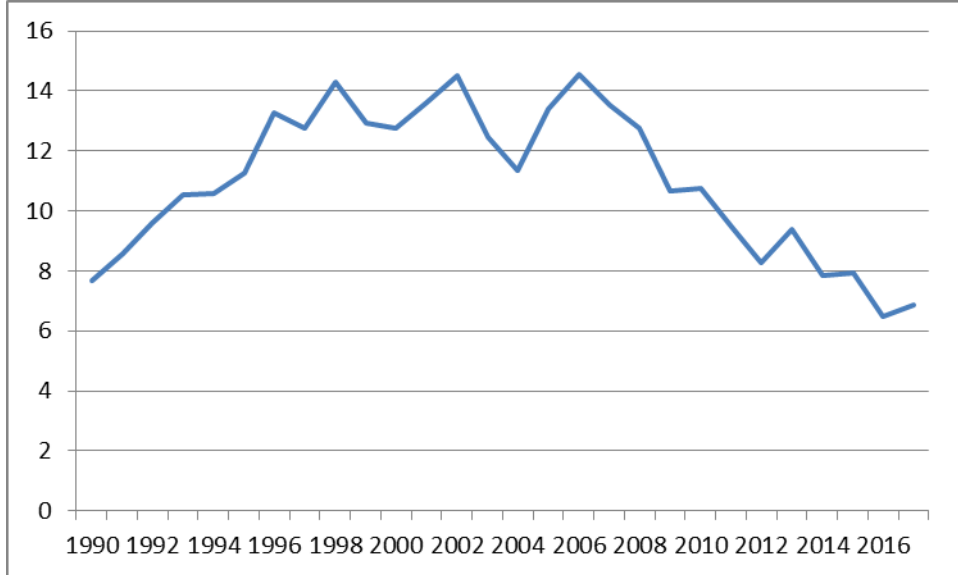
شكل (2) تطور سعر إعادة الخصم في الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990-2017



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (1)

وكذلك إتضح أن عمليات السوق المفتوحة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2017) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ مقداره (6.48 %) عام 2016 وحد أقصى بلغ مقداره (14.55 %) عام 2006 بمتوسط بلغ حوالي (11.01 %).

شكل (3) تطور عمليات السوق المفتوحة في الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990-2017



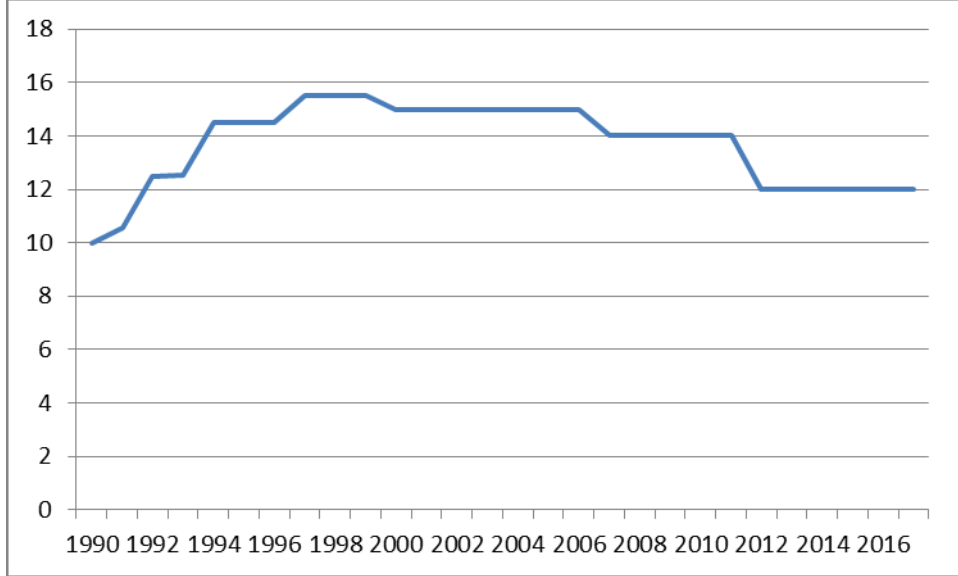
المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (1)

وأيضاً إتضح أن الإحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2017) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ مقداره (10.00 %) عام 1990 وحد أقصى بلغ مقداره (15.50 %) أعوام 1997-1998 - 1999 بمتوسط بلغ حوالي (13.66 %).



دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية وغير النفطية للمدة [1990 - 2017]

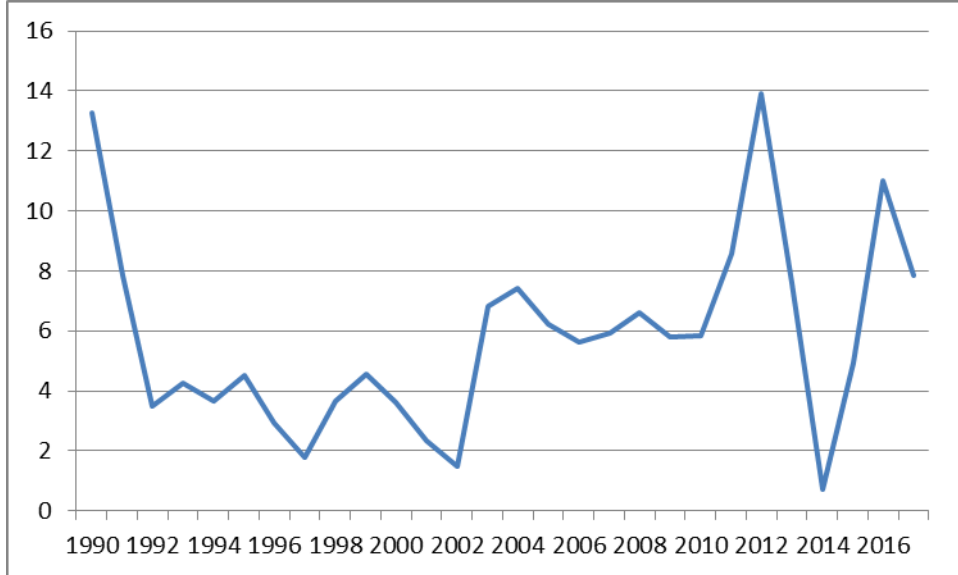
شكل (4) تطور الإحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990- 2017



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (1)

وإتضح أن معدل نمو الناتج المحلي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2017) قد تراوح بين حد أدنى بلغ مقداره (0.72 %) عام 2014 وحد أقصى بلغ مقداره (13.92 %) عام 2012 بمتوسط بلغ حوالي (5.80 %).

شكل (5) تطور معدل نمو الناتج المحلي في الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990-2017



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (1)

وفي اطار تحديد العلاقة السببية بين السياسات النقدية ومعدل نمو الناتج المحلي في الاقتصاد العراقي وتحديد اتجاه هذه العلاقة باستخدام بيانات سلاسل زمنية للمدة 1990-2017 ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام اختبار ديكي - فولر الموسع وتم تطبيق اختبارات جرانجر للسببية (Granger causality).



اختبار جذر الوحدة

لقياس مدى استقرار متغيرات النموذج تم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)⁽¹⁾ ويلاحظ من جدول (2) أن المتغيرات استقرت عند مستويات متعددة، إذ أستقر متغير معدل نمو الكتلة النقدية (A) عند الفرق الثاني أي أننا نرفض فرضية العدم القائل بعدم سكون المتغير عند مستوى معنوية 1%، فيما استقر كلا من متغير معدل نمو الناتج المحلي (B) ومتغير سعر إعادة الخصم (C) ومتغير عمليات السوق المفتوحة (D) ومتغير الإحتياطي القانوني (E) عند الفرق الأول أي أننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 5%.

جدول (2) نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) لمتغيرات الاقتصاد العراقي

اختبار الاستقرار									
Variables	Level			1 st Difference			2 nd Difference		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
A	0.401	0.99	No stationary	-3.75	0.053	No stationary	-6.5	0.001	Stationary
B	0.3	0.99	No stationary	-4.6	0.017	Stationary	-	-	-
C	0.419	0.99	No stationary	-4.23	0.026	Stationary	-	-	-
D	0.369	0.99	No stationary	-4.49	0.033	Stationary	-	-	-
E	0.353	0.99	No stationary	-4.83	0.039	Stationary	-	-	-

المصدر: نتائج حسابات برنامج EViews7

اختبار السببية (Causality Test)

يتم الاستعانة باختبار جرينجر للسببية⁽²⁾ لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات هل هي علاقة باتجاه واحد ام باتجاهين، ويتضح من جدول (3) وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين بين كلا من معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج المحلي إذ أن العلاقة السببية ثنائية الاتجاه unidirectional تتجه من معدل نمو الكتلة النقدية إلى معدل نمو الناتج المحلي وكذلك من معدل نمو الكتلة النقدية إلى معدل نمو الناتج المحلي عند مستوى معنوية 5%.

في حين تبين أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد بين كلا من سعر إعادة الخصم ومعدل نمو الناتج المحلي إذ أن العلاقة السببية ذو اتجاه واحد تتجه من سعر إعادة الخصم إلى معدل نمو الناتج المحلي عند مستوى معنوية 5%، وتبين عدم وجود علاقة بين كلا من متغير عمليات السوق المفتوحة ومعدل نمو الناتج المحلي عند مستوى معنوية 5%، وكذلك عدم وجود علاقة بين كلا من متغير الإحتياطي القانوني ومعدل نمو الناتج المحلي عند مستوى معنوية 5% .

¹) Dickey D. and Fuller W.(1979), " Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", Journal of the American Statistical Association, n74: 427-431.

²) Gourieroux C. et Monfort, Séries Temporelles et Modèles Dynamiques , Ed. Economica-Paris, 1990, 442-446.



دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية
وغير النفطية للفترة [1990 - 2017]

جدول (3) نتائج اختبار السببية لمتغيرات الاقتصاد العراقي

Null Hypothesis:	Observations	F-Statistic	Probability
A does not Granger Cause B	28	4.21365	0.0413
B does not Granger Cause A	28	7.26529	0.0215
C does not Granger Cause B	28	5.32693	0.0326
B does not Granger Cause C	28	1.05236	0.4236
D does not Granger Cause B	28	1.26361	0.5293
B does not Granger Cause D	28	1.16926	0.6239
E does not Granger Cause B	28	1.59236	0.1265
B does not Granger Cause E	28	1.95863	0.0993

المصدر: نتائج حسابات برنامج EViews7

وللتعرف على تأثير السياسات النقدية على معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990-2017 تم حساب معادلة الانحدار المتعدد بين كلا من معدل نمو كمية النقود المتداولة ، سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، الإحتياطي القانوني (المتغيرات المستقلة) ومعدل نمو الناتج المحلي (المتغير التابع) وكانت النتائج كالآتي :

$$Y = 9.71 + 0.60 X_1 + 1.20X_2 - 0.96X_3 - 0.73 X_4$$

$$(2.49)^* (5.97)** (2.49)^* (-1.70) (-1.69)$$

$$F= 15.72** \quad R = 0.73$$

إذ :

- Y = معدل نمو الناتج المحلي
X1 = معدل نمو كمية النقود المتداولة
X2 = سعر إعادة الخصم
X3 = عمليات السوق المفتوحة
X4 = الإحتياطي القانوني

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل إذ كانت قيمة F معنوية عند مستوى 0.01 وكذلك إتضح أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر 73 % من التغيرات التي تحدث في معدل نمو الناتج المحلي في حين ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى لم تدخل في النموذج المستخدم.

وتبين معنوية تأثير معدل نمو كمية النقود المتداولة في الاقتصاد العراقي على معدل نمو الناتج المحلي عند مستوى معنوية 0.01 وبلغ معدل التأثير (60 %) أي أن كلما تغير معدل نمو كمية النقود المتداولة بمقدار واحد صحيح تغير معدل نمو الناتج المحلي بمقدار (0.60) وكذلك إتضح معنوية تأثير سعر إعادة الخصم في الاقتصاد العراقي على معدل نمو الناتج المحلي عند مستوى معنوية 0.05 وبلغ معدل التأثير (120 %) أي أن كلما تغير سعر إعادة الخصم بمقدار واحد صحيح تغير معدل نمو الناتج المحلي بمقدار (1.20). في حين إتضح عدم معنوية تأثير كلا من عمليات السوق المفتوحة والإحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي على معدل نمو الناتج المحلي عند مستوى معنوية 0.05.

وتوضح النتائج السابقة وجود تأثير كبير للسياسات النقدية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي كمثل لدولة نفطية وهو ما يؤكد صحة فرضية الدراسة ويؤكد أن التغيرات المستمرة في كمية النقود بالعراق نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار النفط تؤثر بشدة على معدلات النمو الاقتصادي وتؤدي إلى ارتفاعها وتحقيق الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية العراقية إلى تحقيقها في مجالات التنمية المختلفة. ثانياً : علاقة السياسات النقدية بالنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية :

جدول (4) تطور معدل نمو الكتلة النقدية وسعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة والإحتياطي القانوني ومعدل نمو الناتج المحلي في الاقتصاد المصري للفترة 1990-2017



دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية
وغير النفطية للمدة [1990 - 2017]

السنوات	معدل نمو الكتلة النقدية %	سعر إعادة الخصم %	عمليات السوق المفتوحة %	الإحتياطي القانوني %	معدل نمو الناتج المحلي %
1990	9.8	17.0	20.4	15	6.4
1991	7.5	20.7	22.6	15	7.8
1992	6.8	21.2	23.8	10	4.8
1993	8.9	18.4	20.7	10	6.7
1994	7.7	16.3	19.6	10	5.8
1995	6.4	14.2	15.7	10	4.9
1996	5.8	13.5	16.4	10	3.7
1997	6.3	13.1	15.9	10	5.3
1998	8.5	12.8	14.6	10	5.8
1999	9.7	12.1	14.9	10	6.4
2000	10.4	11.5	13.7	10	5.7
2001	9.5	11.3	12.9	10	5.3
2002	8.7	10.9	12.3	10	4.7
2003	9.5	10.5	12.7	10	3.8
2004	8.7	10.1	11.6	10	6.9
2005	10.7	9.3	10.7	10	5.4
2006	11.6	8.5	10.2	10	5.9
2007	10.8	9.5	9.2	10	6.7
2008	12.9	9.5	9.8	10	7.5
2009	14.5	9.3	10.4	12	8.1
2010	11.6	9.3	9.5	12	9.2
2011	6.5	9.1	11.4	12	3.5
2012	8.2	8.8	10.6	12	4.2
2013	7.9	8.6	9.9	12	3.9
2014	8.4	9.4	10.3	12	4.1
2015	9.8	8.7	9.4	12	4.6
2016	10.7	8.9	13.4	12	5.3
2017	11.8	12.1	14.9	12	5.6
المتوسط	9.27	11.95	13.84	11.00	5.64

المصدر : البنك الدولي، بيانات الدخل القومي لمصر، نشرات متفرقة خلال المدة 1990- 2017 .
البنك المركزي المصري، نشرة البيانات القومية، أعداد متفرقة خلال المدة 1990-2017.

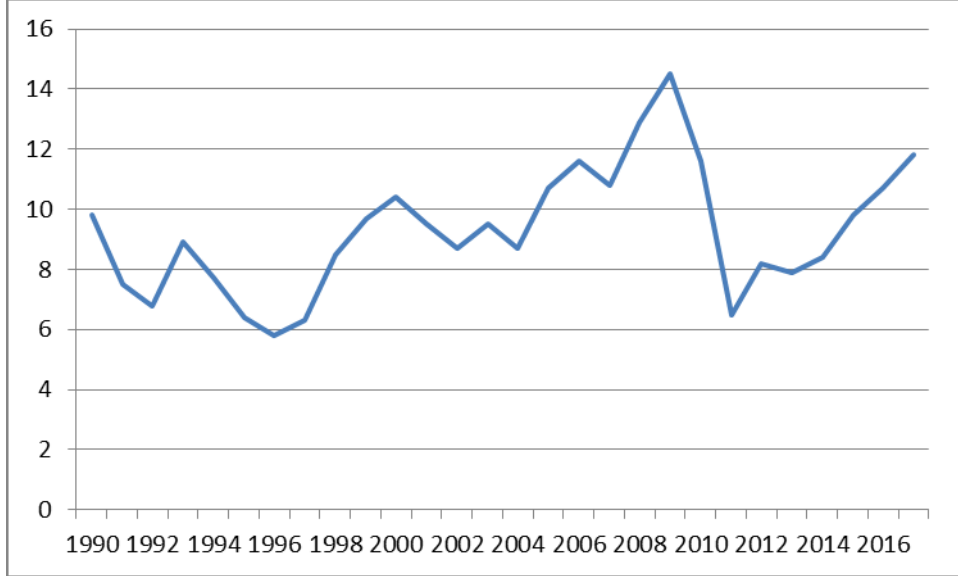
تبين عند دراسة بيانات جدول (4) أن معدل نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد المصري وسعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة والإحتياطي القانوني ومعدل نمو الناتج المحلي خلال المدة 1990-2017 قد تذبذب بالزيادة والنقصان نتيجة المتغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر خلال فترة الدراسة مثل فترة حرب الخليج الثانية والإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي قامت في الاقتصاد المصري خلال مدة التسعينات وكذلك مرحلة الخصخصة وبيع أصول القطاع العام وزيادة شركات القطاع الخاص ونسبة اسهام الإستثمار الأجنبي في الاقتصاد المصري وكذلك قيام ثورتين في مصر عامي 2011 ، 2013 والتغيرات السياسية العديدة التي مرت بها مصر خلال الفترة الأخيرة.

إذ تراوح معدل نمو الكتلة النقدية بين حد أدنى بلغ مقداره 5.8 % عام 1996 وحد أقصى بلغ مقداره 14.5 % عام 2009 بمتوسط بلغ حوالي 9.37% .



دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية وغير النفطية للمدة [1990 - 2017]

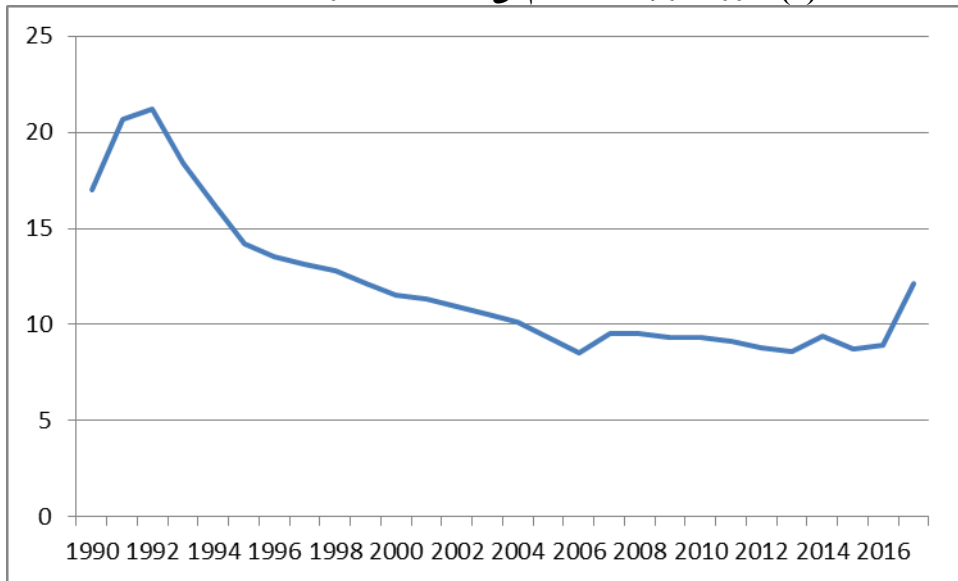
شكل (6) تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد المصري خلال المدة 1990-2017



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (4)

وتبين أن سعر إعادة الخصم في الاقتصاد المصري خلال المدة (1990 - 2017) قد تراوح بين حد أدنى بلغ مقداره (8.5%) عام 2006 وحد أقصى بلغ مقداره (21.2%) عام 1992 بمتوسط بلغ حوالي (11.95%).

شكل (7) تطور سعر إعادة الخصم في الاقتصاد المصري خلال المدة 1990-2017



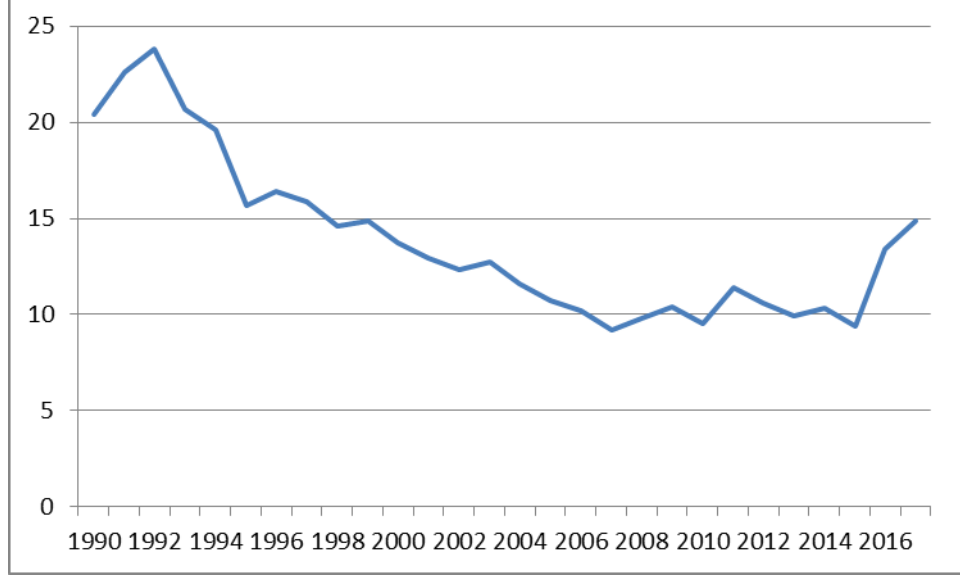
المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (4)

وكذلك إتضح أن عمليات السوق المفتوحة في الاقتصاد المصري خلال المدة (1990 - 2017) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ مقداره (9.2%) عام 2007 وحد أقصى بلغ مقداره (23.8%) عام 1992 بمتوسط بلغ حوالي (13.84%).



دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية وغير النفطية للمدة [1990 - 2017]

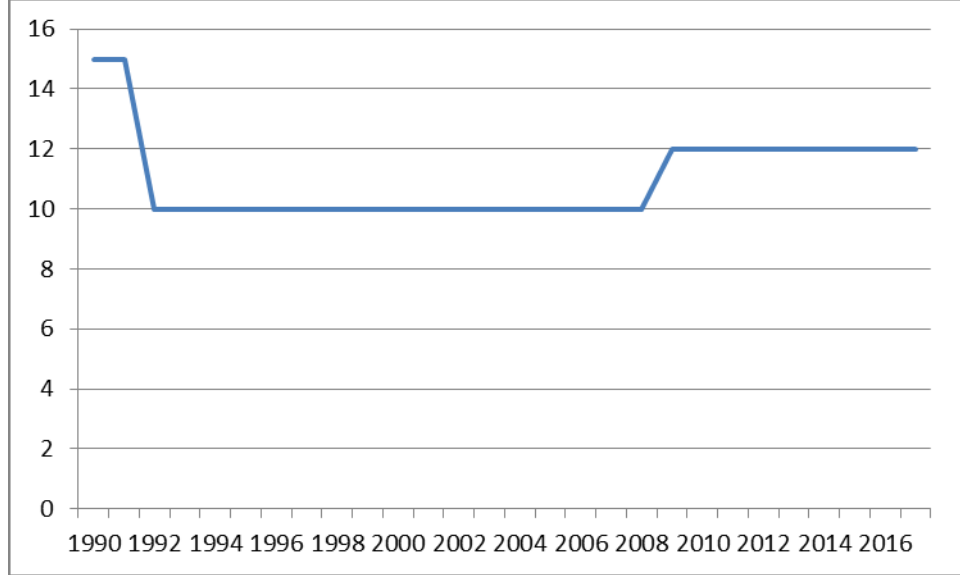
شكل (8) تطور عمليات السوق المفتوحة في الاقتصاد المصري خلال المدة 1990- 2017



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (4)

وأيضاً يتضح أن الإحتياطي القانوني في الاقتصاد المصري خلال المدة (1990 - 2017) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ مقداره (10.00 %) خلال المدة 1992-2008 وحد أقصى بلغ مقداره (15.00 %) أعوام 1990 - 1991 بمتوسط بلغ حوالى (11.00 %).

شكل (9) تطور الإحتياطي القانوني في الاقتصاد المصري خلال المدة 1990- 2017



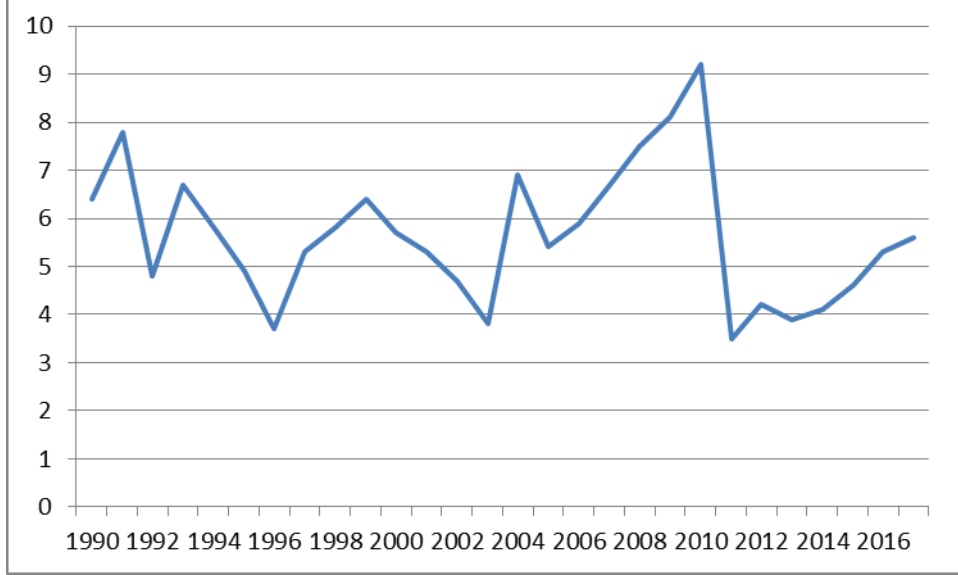
المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (4)

ويتضح إن معدل نمو الناتج المحلي في الاقتصاد المصري خلال المدة 1990-2017 قد تراوح بين حد أدنى بلغ مقداره 3.5 % عام 2011 وحد أقصى بلغ مقداره 9.2 % عام 2010 بمتوسط بلغ 5.64 % .



دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية وغير النفطية للمدة [1990 - 2017]

شكل (10) تطور معدل نمو الناتج المحلي في الاقتصاد المصري خلال المدة 1990-2017



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (4)

وفي إطار تحقيق هدف تحديد العلاقة السببية بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج المحلي في الاقتصاد المصري وتحديد اتجاه هذه العلاقة باستخدام بيانات سلاسل زمنية للمدة 1990-2017 ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام اختبار ديكي - فولر الموسع وتم تطبيق اختبارات جرانجر للسببية (Granger causality).

اختبار جذر الوحدة

لقياس مدى استقرار متغيرات النموذج تم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)⁽³⁾ ويلاحظ من جدول (5) أن المتغيرات استقرت عند مستويات متعددة، إذ أستقر متغير معدل نمو الكتلة النقدية (A) عند الفرق الثاني أي أننا نرفض فرضية العدم القائل بعدم سكون المتغير عند مستوى معنوية 1%، فيما استقر كلا من متغير معدل نمو الناتج المحلي (B) ومتغير سعر إعادة الخصم (C) ومتغير عمليات السوق المفتوحة (D) ومتغير الإحتياطي القانوني (E) عند الفرق الأول أي أننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغير عند مستوى معنوية 5% ..

³) Dickey D. and Fuller W.(1979), " Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", Journal of the American Statistical Association, n74: pp .427-431.



دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية
وغير النفطية للفترة [1990 - 2017]

جدول (5) نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) لمتغيرات الاقتصاد المصري

Variable s	Level			1 st Difference			2 nd Difference		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
A	0.301	0.99	No stationary	-3.28	0.051	No stationary	-6.2	0.001	Stationary
B	0.2	0.99	No stationary	-5.3	0.019	Stationary	-	-	-
C	0.326	0.99	No stationary	-5.24	0.027	Stationary	-	-	-
D	0.349	0.99	No stationary	-5.62	0.035	Stationary	-	-	-
E	0.397	0.99	No stationary	-5.79	0.047	Stationary	-	-	-

المصدر: نتائج حسابات برنامج EViews7

اختبار السببية (Causality Test)

يتم الاستعانة باختبار جرينجر للسببية⁽⁴⁾ لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات هل هي علاقة باتجاه واحد ام باتجاهين، ويتضح من جدول (6) وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين بين المتغيرات إذ أن العلاقة السببية ثنائية الاتجاه تتجه من معدل نمو الكتلة النقدية إلى معدل نمو الناتج المحلي وكذلك من معدل نمو الكتلة النقدية إلى معدل نمو الناتج المحلي عند مستوى معنوية 5%.

في حين تبين أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد بين كلا من سعر إعادة الخصم ومعدل نمو الناتج المحلي إذ أن العلاقة السببية ذو اتجاه واحد تتجه من سعر إعادة الخصم إلى معدل نمو الناتج المحلي عند مستوى معنوية 5%.

وتبين عدم وجود علاقة بين كلا من متغير عمليات السوق المفتوحة ومعدل نمو الناتج المحلي عند مستوى معنوية 5%، وكذلك عدم وجود علاقة بين كلا من متغير الإحتياطي القانوني ومعدل نمو الناتج المحلي عند مستوى معنوية 5%.

جدول (6) نتائج اختبار السببية لمتغيرات الاقتصاد المصري

Null Hypothesis:	Observations	F-Statistic	Probability
A does not Granger Cause B	28	5.32695	0.0326
B does not Granger Cause A	28	9.26359	0.0179
C does not Granger Cause B	28	4.1262	0.0326
B does not Granger Cause C	28	1.2629	0.5263
D does not Granger Cause B	28	1.0826	0.3156
B does not Granger Cause D	28	1.6362	0.5265
E does not Granger Cause B	28	1.5826	0.5429
B does not Granger Cause E	28	1.0582	0.3269

المصدر: نتائج حسابات برنامج EViews7

⁴) Gourieroux C. et Monfort, Séries Temporelles et Modèles Dynamiques, Ed. Economica-Paris, 1990, 442-446.



دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية وغير النفطية للفترة [1990 - 2017]

وللتعرف على تأثير السياسات النقدية على معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري خلال المدة 1990-2017 تم حساب معادلة الانحدار المتعدد بين كلا من معدل نمو كمية النقود المتداولة ، سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، الإحتياطي القانوني (المتغيرات المستقلة) ومعدل نمو الناتج المحلي (المتغير التابع) وكانت النتائج كالآتي :

$$Y = -1.7 + 0.50 X_1 + 0.62X_2 - 0.40X_3 + 0.07 X_4$$

$$(-0.95) \quad (4.97)** \quad (2.82)** \quad (-2.03) \quad (0.53)$$

$$F= 9.12** \quad R = 0.61$$

إذ :

- Y = معدل نمو الناتج المحلي
X1 = معدل نمو كمية النقود المتداولة
X2 = سعر إعادة الخصم
X3 = عمليات السوق المفتوحة
X4 = الإحتياطي القانوني

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل إذ كانت قيمة F معنوية عند مستوى 0.01 وكذلك إتضح أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر 61 % من التغيرات التي تحدث في معدل نمو الناتج المحلي في حين ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى لم تدخل في النموذج المستخدم.

وتبين معنوية تأثير معدل نمو كمية النقود المتداولة في الاقتصاد المصري على معدل نمو الناتج المحلي عند مستوى معنوية 0.01 وبلغ معدل التأثير (50 %) أي أن كلما تغير معدل نمو كمية النقود المتداولة بمقدار واحد صحيح تغير معدل نمو الناتج المحلي بمقدار (0.50) وكذلك إتضح معنوية تأثير سعر إعادة الخصم في الاقتصاد المصري على معدل نمو الناتج المحلي عند مستوى معنوية 0.01 وبلغ معدل التأثير (62 %) أي أن كلما تغير سعر إعادة الخصم بمقدار واحد صحيح تغير معدل نمو الناتج المحلي بمقدار (0.62)، في حين إتضح عدم معنوية تأثير كلا من عمليات السوق المفتوحة والإحتياطي القانوني في الاقتصاد المصري على معدل نمو الناتج المحلي عند مستوى معنوية 0.05.

يتضح من المعادلة السابقة وجود تأثير للسياسات النقدية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري كمثال لدولة غير نفطية وهو ما يؤكد صحة فرض الدراسة ولكن هناك تأثيرات أخرى تؤثر على معدل نمو الناتج المحلي إضافة إلى السياسات النقدية بالرغم من أن التغيرات المستمرة في كمية النقود بمصر نتيجة تحويلات العاملين بالخارج والقروض التي يتم الحصول عليها من صندوق النقد الدولي نتيجة تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي خلال تلك المدة تؤثر بشدة على معدلات النمو الاقتصادي وتؤدي إلى إرتفاعها وتحقيق الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية المصرية إلى تحقيقها في مجالات التنمية المختلفة.

ثالثاً/ المقارنة بين أثر السياسات النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في كلا من العراق ومصر.

يتضح من إستعراض نتائج التحليل السابق أن السياسات النقدية لها تأثير كبير على معدلات النمو الاقتصادي في كلا من جمهورية العراق كمثال لدولة نفطية وجمهورية مصر العربية كمثال لدولة غير نفطية ولكن تختلف درجة التأثير بين الدولتين إذ يعد تأثير السياسات النقدية العراقية وأدواتها والبالغ 73 % أكبر من تأثير السياسات النقدية المصرية وأدواتها والبالغ 61 % خلال فترة الدراسة من 1990-2017 وقد يعود هذا الأمر إلى الإعتماد الأساسي للعراق على النفط في زيادة كمية النقود المتداولة والإرتفاعات المستمرة في اسعار النفط خلال تلك الفترة وهو ما لا يتوافر في الاقتصاد المصري الذي يعتمد بنسبة كبيرة على تحويلات العاملين من الخارج وكذلك توجد مؤثرات أخرى تؤثر بدرجة كبيرة على معدل نمو الناتج المحلي فضلاً عن السياسات النقدية مما يوضح مدى الإختلاف في تأثير السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي بين الدول النفطية والدول غير النفطية وهو ما يؤكد صحة فرضية للدراسة.



إستنتاجات الدراسة

- توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي :
- 1- وجود تأثير قوى لمعدل نمو كتلة النقود على النمو الاقتصادي في العراق كمثل للدول النفطية خلال المدة 1990-2017 ويرجع ذلك إلى زيادة كمية النقود نتيجة الارتفاعات المستمرة الحادثة في اسعار النفط في السنوات السابقة .
 - 2- وجود تأثير قوى لسعر إعادة الخصم بوصفهم أداة من أدوات السياسة النقدية العراقية على النمو الاقتصادي العراقي خلال المدة 1990-2017 .
 - 3- عدم وجود أي تأثير لكلا من عمليات السوق المفتوحة والإحتياطي القانوني بوصفهم من أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة 1990 -2017.
 - 4- وجود تأثير لمعدل نمو كتلة النقود على النمو الاقتصادي في مصر كمثل للدول الغير نفطية خلال المدة 1990-2017 ويرجع ذلك إلى زيادة كمية النقود نتيجة الاعتماد على تحويلات المصريين في الخارج وعلى القروض التي يتم الحصول عليها من خلال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.
 - 5- وجود تأثير لسعر إعادة الخصم بوصفهم أداة من أدوات السياسة النقدية المصرية على النمو الاقتصادي المصري خلال المدة 1990-2017 .
 - 6- عدم وجود أي تأثير لكلا من عمليات السوق المفتوحة والإحتياطي القانوني بوصفهم من أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990 -2017.
 - 7- السياسات النقدية لها تأثير كبير على معدلات النمو الاقتصادي في العراق عنها في مصر خلال الفترة 1990-2017.

توصيات الدراسة

- 1- ضرورة استخدام سياسات نقدية في العراق تستطيع تحقيق اكبر استفادة ممكنة من الزيادة في كمية النقود المتاحة حتى تستطيع العراق مواجهة الانخفاض المتوقع في عائدات النفط بما لا يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي الحالية.
- 2- ضرورة زيادة فاعلية أدوات السياسة النقدية المستخدمة في الاقتصاد العراقي حتى تكون مؤثرة على النمو الاقتصادي وخاصة عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني.
- 3- العمل على زيادة تأثير السياسات النقدية على النمو الاقتصادي في مصر من خلال الاستفادة من الزيادة المتاحة حاليا في كمية النقود والعمل على تخفيض معدلات القروض التي يتم الحصول عليها ومحاولة زيادة الموارد المالية المتاحة من أجل الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي الحالية والعمل على زيادتها.
- 4- ضرورة زيادة فاعلية أدوات السياسة النقدية المستخدمة في الاقتصاد المصري حتى تكون مؤثرة على النمو الاقتصادي وخاصة عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني.
- 5- ضرورة الإهتمام بزيادة مصادر الدخل والتمويل وتنوعها وعدم الاعتماد على مصدر دخل واحد سواء في العراق أو مصر وذلك من خلال تنفيذ سياسات نقدية تشجع على وجود هذه المصادر وخاصة الإستثمارات المحلية والأجنبية حتى يمكن رفع معدلات النمو الاقتصادي في كلا من العراق ومصر.



المراجع

المراجع باللغة العربية

- i. البنك الدولي، بيانات الدخل القومي للعراق، نشرات متفرقة خلال المدة 1990-2017.
- ii. البنك الدولي، بيانات الدخل القومي للمصر، نشرات متفرقة خلال المدة 1990-2017.
- iii. البنك المركزي العراقي، نشرة البيانات القومية، أعداد متفرقة خلال المدة 1990-2017.
- iv. البنك المركزي المصري، نشرة البيانات القومية، أعداد متفرقة خلال المدة 1990-2017.
- v. حشيش، عادل أحمد (2012) "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"- دار الجامعة الجديدة للنشر- مصر.
- vi. حشيش، عادل أحمد (2014) "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"- الدار الجامعية للنشر- بيروت- لبنان
- vii. الدوري، زكريا ، السامرائي، يسري (2006) "البنوك المركزية والسياسات النقدية"- دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع- عمان - ص 185.
- viii. عبد المنعم، السيد علي (2014)، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 .
- ix. عجمية، محمد عبد العزيز (2009) النقود والبنوك، مكتبة دار المعارف، الإسكندرية، مصر.
- x. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر (2003) "اتجاهات حديثة في التنمية"- الدار الجامعية- الإسكندرية، مصر.
- xi. قدي، عبد المجيد (2015) "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية"- ديوان المطبوعات الجامعية- الطبعة الثانية، الجزائر.
- xii. كبداني سيد أحمد (2013) أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر.
- xiii. مصطفى، أحمد فريد (2012) السياسات النقدية، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة، مصر.
- xiv. مصطفى، محمد مدحت ، أحمد، سهير عبد الظاهر (2014) "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"- مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر- الإسكندرية، مصر.
- xv. نصر، ربيع (2010)، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سوريا.
- xvi. الوزني، خالد الوصفي (2014)، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن .
- xvii. يسري، عبد الرحمن (2015) اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر.

المراجع باللغة الإنجليزية

- I. Bilardi, Gravel (2012) Growth and Economic Development, Scientific Journal of Business Science, School of Economics, North Carolina, USA
- II. Charles, Harrison (2015) Monetary Policies in Developing Countries, Journal of Economic Sciences, College of Social Sciences, Edinburgh, Scotland.
- III. Dickey D. and Fuller W.(1979), "Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root", Journal of the American Statistical Association, n74: 427-431.
- IV. Gourieroux C. et Monfort, Séries Temporelles et Modèles Dynamiques , Ed. Economica-Paris, 1990, 442-446.
- V. Haidari, Mascherano (2011) Monetary Policy and Economic Reform, Dar Charlize, Bromwich, United Kingdom
- VI. International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, September 2017.
- VII. Marcus, Leandes (2014) Economic Growth, University Library, College of Arts and Arts, Wales.



A comparative study of the role of monetary policies in achieving economic growth in some oil and non-oil countries during the period 1990-2017

Abstract

The research problem was to identify the impact of monetary policies on economic growth in the oil and non-oil countries. The researcher chose the Republic of Iraq as an example for the oil countries and the Arab Republic of Egypt as an example for the non-oil countries to hold a comparison on the impact of monetary policies.

The research found that the monetary policies and their tools in the Iraqi economy affect the rate of GDP growth by 73%, which shows the strong impact of monetary policies on the economic growth in the Iraqi economy as an example of an oil state. GDP growth rate of 61%, indicating the impact of monetary policies on economic growth in the Egyptian economy as an example of a non-oil state

And that the impact of Iraqi monetary policies and tools is greater than the impact of the Egyptian monetary policies and tools during the period of study from 1990 to 2017. This may be due to the basic dependence of Iraq on oil in increasing the amount of money traded and the continuous rise in oil prices during that period, which is not available in the Egyptian economy Shows how different the impact of monetary policy on economic growth rates between oil and non-oil countries.

The study recommended the use of monetary policies with a high impact on economic growth, increasing the effectiveness of the monetary policy tools used, as well as the need to work on increasing and diversifying sources of income and financing and not relying on one source of income in both Iraq and Egypt.

Key words: monetary policies - oil states - non-oil countries - economic growth.